

روسيا: رفع القيود على الطائرات المسيرة صفقة لمعاهدة التسليح

ومن شأن تجاوز الاتفاقية أن يسمح لمتعاقدى الدفاع الأميركيين مثل شركة جنرال أتوميكس إيرونوتيكال سيستمز ومؤسسة نورثروب جرومان باقتحام أسواق جديدة تفرقها حاليا عروض أقل تطورا من قبل الصين وإسرائيل، وهما ليستا من الدول المشاركة في اتفاقية نظام مراقبة تكنولوجيا القذائف.

موسكو - قالت وزارة الخارجية الروسية، الاثنين، إن خطط الولايات المتحدة لرفع القيود المفروضة على الطائرات المسيرة الهجومية من شأنها أن توجه صفقة قوية لاتفاقية عام 1987 للحد من الأسلحة التي تنظم تصدير تكنولوجيا القذائف، وفق ما ذكرت وكالة الإعلام الروسية.

وقال ثلاثة مسؤولين تنفيذيين في مجال الدفاع ومسؤول أميركي إن إدارة الرئيس دونالد ترامب تخطط لإعادة تفسير الاتفاق المبرم بين 34 دولة من أجل السماح لمقاولي دفاع أميركيين ببيع المزيد من الطائرات المسيرة أميركية الصنع لدول مختلفة.

ومن شأن هذا التغيير في السياسة أن يفتح الباب أمام مبيعات الطائرات الأميركية المسيرة المسلحة لحكومات أقل استقرا كانت قد منعت من شرائها بموجب الاتفاقية المسماة (نظام مراقبة تكنولوجيا القذائف) التي يرجع تاريخها إلى 33 عاما.

وتأتي إعادة تفسير نظام مراقبة تكنولوجيا القذائف في إطار جهد أوسع تقوم به إدارة ترامب لزيادة مبيعات الأسلحة في الخارج. فقد أدخلت الإدارة تعديلات كبيرة على قسم كبير من اللوائح المنظمة لتصدير السلاح وسحبت البلاد من معاهدات دولية خاصة بالتسلح بما في ذلك معاهدة القوى النووية متوسطة المدى ومعاهدة الأجواء المفتوحة.

إعادة تفسير نظام مراقبة تكنولوجيا القذائف يأتي في إطار جهد أوسع لزيادة مبيعات الأسلحة في الخارج

وأجمت هايدي غرانت، مديرة إدارة أمن تكنولوجيا الدفاع في البنغاون، عن التعليق على التغيير المرتقب في السياسة في ما يتعلق بنظام مراقبة تكنولوجيا القذائف، لكنها قالت إن الجيش الأميركي يرغب في أن يرى توسعا في مبيعات الطائرات المسيرة ليشمل المزيد من الدول. وأوضحت أن مثل هذه المبيعات ستعزز جيوش الحلفاء وتحل محل مبيعات الطائرات المسيرة من دول أخرى. وقالت "إذا لم نتكمن من تلبية الطلب المتزايد، فسوف نكون كمن يرتكبون حماقة لإحاق الضرر بانفسهم".

حملة تشكيك تتلقف إعلان جونسون مراجعة عدم المساواة في بريطانيا

لجنة حكومية لبحث العنصرية في التوظيف والتعليم والصحة والعدالة



دفع التهمة يكون بإقرار الإجراءات

تمثال تاجر الرقيق المحلي إدوارد كولستون، وفي لندن، تم تشويه تمثال رئيس الوزراء إبان الحرب العالمية الثانية ونستون تشرشل. ودفع إسقاط تمثال كولستون المؤسسات في جميع أنحاء البلاد لإزالة أو مراجعة النصب التذكارية المرتبطة بالماضي الاستعماري البريطاني.

وقال ريمي جوزيف ساليسيري، عالم اجتماع متخصص في الأعراف بجامعة مانشستر، "أعتقد أن المتظاهرين في بريستول قد قاموا بسابقة يجب أن تجعلنا نشكك في فهمنا للتاريخ، وكيفية الربط بين أثارنا وهندستنا المعمارية وبين الاستعمار". وأكد ساليسيري "لقد أثلج صدري رؤية أعداد الشباب المشاركين، ويبدو أن هذه الاحتجاجات قد تعمل على تشجيع جيل جديد من الناشطين".

وأوضحت أن التحدي الرئيسي للإمبراطورية البريطانية منذ أواخر القرن التاسع عشر وحتى أواخر القرن العشرين، جاء من "شعوب واقعة تحت الحكم الاستعماري، تسعى إلى الحكم الذاتي والاستقلال"، مدعومة جزئيا من جانب "سياسيين وناشطين ينتمون للييسار في المعتزك السياسي البريطاني".

وهذه المرة الأولى منذ مغادرة المملكة المتحدة في 31 يناير للاتحاد التي يشارك فيها جونسون شخصيا في المفاوضات. ويبدو أن قمة الاثنين استجابت لرغبة قادة الاتحاد الأوروبي في بث نفس جديد في مفاوضات مرحلة ما بعد بريكست التي لا تزال متعثرة ويتعين تسريع جدولها الزمني.

وأوضح مصدر أوروبي، قبل الاجتماع، أن "الهدف هو إعطاء المزيد من الحضور السياسي لهذه المفاوضات، لأن فايروس كورونا قد هيمت على كل شيء".

تعتبر المعارضة والمناهضون للعنصرية في بريطانيا أن إعلان رئيس الوزراء بوريس جونسون إحداث لجنة حكومية لمراجعة كل جوانب العنصرية وعدم المساواة في الكثير من القطاعات بينها التوظيف والتعليم والصحة والتحصيل الأكاديمي ونظام العدالة لا تعكس رغبة حقيقية في القضاء على هذه الممارسات غير الإنسانية ولا تستجيب لمطالب المحتجين بإقرار إجراءات حقيقية تؤدي في نهاية المطاف إلى تغيير جذري في السلوكيات والذمات للقضاء على العنصرية.

سيتمتع علينا التدبر بكل عناية في العنصرية والتمييز الحقيقيين اللذين يواجههما الناس". لكن تصريحات جونسون قوبلت بانتقادات شديدة حيث يرى مناهضو رئيس الوزراء البريطاني أن إعلان المراجعة الحكومية لمناحي عدم المساواة لا تعكس رغبة حقيقية في إحداث التغيير الفعلي والفوري في ما يتعلق بالعنصرية، مطالبين بتسريعات وإجراءات حقيقية.

وقال جونسون إنه لا يمكنه تجاهل قوة المشاعر التي أبدتها عشرات الآلاف ممن تظاهروا في مدن بريطانية في أعقاب الاحتجاجات ضد العنصرية وعنف الشرطة في الولايات المتحدة، وأضاف "ما أريد حقا أن أفعله كرئيس للوزراء هو تغيير لغة الخطاب حتى نتوقف عن الإحساس بشاعر الضحية والتمييز".

وتابع "نتوقف عن التمييز ونقضي على العنصرية.. لكن هذا لن يكون سهلا. وقال جونسون إن لجنة حكومية من مختلف الوكالات الحكومية ستبحث مسألة العنصرية والنقابات التي تشعر بها الأقليات العرقية في التعليم والصحة ونظام العدالة وذلك في أعقاب احتجاجات "حياة السود مهمة".

وقال جونسون إن لجنة حكومية من مختلف الوكالات الحكومية ستبحث مسألة العنصرية والنقابات التي تشعر بها الأقليات العرقية في التعليم والصحة ونظام العدالة وذلك في أعقاب احتجاجات "حياة السود مهمة". وقال جونسون إن لجنة حكومية من مختلف الوكالات الحكومية ستبحث مسألة العنصرية والنقابات التي تشعر بها الأقليات العرقية في التعليم والصحة ونظام العدالة وذلك في أعقاب احتجاجات "حياة السود مهمة".

لندن وبروكسل تتفان على إعطاء زخم جديد لمفاوضاتهما

لندن - اتفق الأوروبيون والبريطانيون الاثنين على إعطاء "زخم جديد" للمفاوضات بين الاتحاد الأوروبي ولندن التي تهدف إلى التوصل إلى اتفاق حول العلاقة المستقبلية قبل نهاية العام 2020، عقب قمة عبر الفيديو، وفق ما جاء في بيان مشترك.

وأضاف البيان الذي نُشر بعد اجتماع دام ساعة بين رئيس الوزراء البريطاني بوريس جونسون ورئيسة المفوضية أورسولا فون دير لاين ورئيس المجلس الأوروبي شارل ميشال، أن الطرفين يدعوان إلى "التوصل سريعا إلى أرضية مشتركة

تعنت إيران يزيد توتر علاقاتها بالوكالة الدولية للطاقة الذرية

التمام مع الوكالة، ولاسيما من خلال السماح سريعا بالوصول إلى المواقع التي ذكرناها". وقد تواجه إيران عقوبات لعزلتها عمليات التفتيش بموجب قرار يصدر هذا الأسبوع ويذكر هذا البلد بواجباته. وهذا النوع من التدابير نادر، ويعود آخر قرار شديد اللهجة صدر عن الوكالة بحق إيران إلى العام 2012.

وصدور قرار في المرحلة الراهنة سيشكل خطوة رمزية بشكل أساسي، وسيزيد من توتر المحادثات بين طهران والأسرة الدولية.

وجرت الأنشطة المشتبه بها والتي تطالب الوكالة الأممية بالتثبت من طبيعتها، قبل أكثر من 15 عاما، وليس هناك ما يشير إلى أنها لا تزال متواصلة أو تشكل أي خطر في الوقت الحاضر.

غير أن المفتشين يريدون التثبت من عمليات التفتيش أو إذا تبين أنها شغلت الأمر. وإذا استمرت إيران في رفض عمليات التفتيش أو إذا تبين أنها شغلت برنامجا نوويا غير ملحق في هذه المواقع الحساسة، فستوجه إليها كذلك تهمة انتهاك اتفاقها مع وكالة الطاقة، وقد تتم إحالة الملف عندها على مجلس الأمن الدولي.

وتحضر واشنطن الدول التي لا تزال طرفا في الاتفاق النووي مع إيران، وهي ألمانيا وفرنسا وبريطانيا وروسيا والصين، على أن تحذو حذوها وتخرج منها.

فيينا - يثير رفض إيران المتواصل السماح بعمليات تفتيش لموقعين يشتبه بانها كانا بيوبيان في الماضي أنشطة نووية غير معلنة، توترا في علاقاتها مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية التي دعته مجددا الاثنين إلى التعاون لتفادي تصعيد في هذا الملف.

وأثار تقريران أصدرتهما الوكالة الدولية للطاقة الذرية في أوائل يونيو مخاوف بشأن مستقبل الاتفاق النووي المبرم عام 2015 بين إيران والدول الست الكبرى والمهدد بالانهيار منذ أن انسحبت منه الولايات المتحدة بشكل أحادي عام 2018.

والتقريران محور اجتماع يعقده مجلس حكام وكالة الطاقة الذرية هذا الأسبوع وسيجري بشكل استثنائي عبر الفيديو. وفي وثيقة أولى، تشير الوكالة إلى عدم استجابة إيران لطلبات وجهتها إليها قبل أكثر من عام لتقديم توضيحات بشأن المواد والأنشطة النووية التي لم تفصح عنها الجمهورية الإسلامية في مطلع سنوات الألفين.

وتبدي الوكالة التابعة للأمم المتحدة اهتماما ب ثلاثة مواقع مشبوهة في إيران، وطلبت في يناير معاينة اثنين منها دون أن تحصل على موافقة طهران حتى الآن. وفي إعلان افتتح به اجتماع مجلس الحكام، صباح الاثنين، دعا المدير العام لوكالة الطاقة الذرية رافائيل غروسبي مجددا "إيران إلى التعاون الفوري



رفض متواصل لعمليات التفتيش